التوجيه الإعرابي واختلاف الأوجه بالقراءات القرآنية

د. الشاذلي سعدودي

جامعة يحي فارس المدية–الجزائر

ملخص :

إنّ المتتبع لكتب إعراب القرآن يلحظ في كثير من الآيات تعدداً لأوجه الإعراب ، فهل يرجع ذلك إلى المعربين أنفسهم، بسبب الاختلاف العقدي بين بعضهم أحياناً، أم بسبب اختلاف مشاربهم واختلاف مدارسهم النحوية، أم بسبب اختلاف الفهوم وتنوعها، أم يرجع إلى النص القرآني نفسه أي بما يمتاز به القرآن الكريم عن غيره من النصوص العربية.

هذا ما ستحاول هذه الدراسة الوقوف عليه و كشف مختلف الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية خاصة تعدد الأوجه الإعرابية والقراءة واحدة ، لأنّ تعدد الأوجه بتعدد القراءات قد يبدو جليا، ولكن الذي يهم أكثر مدى أثر ذلك في توجيه الإعراب و كشف المعاني.

Abstract:

This study aims to shed light on the grammatical variability according to the different Quranic verses recitations. It also deals with the multiple causes that induce this grammatical variability, and more particularly within a single Qur'anic verses recitations. Indeed, the existence of a grammatical variability according to the recitations seems logical and manifest, exploring the causes of this variability makes it possible to distinguish the effects of this variability on the grammatical orientation and the meanings of the Quranicverses, and this is the most important. These are often: disagreements between the grammarians according to dogmatic differences, their orientations and their schools of grammar. The different and multiple understandings and interpretations of the Quran also have an effect on the grammatical orientation of each of its words, and this may be due to the Quranic text itself, by its distinction from other Arabic texts.

مقدمة:

معلوم أنّ إعراب القرآن له شقان، شق متعلق بعلوم اللغة من نحو ولغة وبلاغة أي معرفة بالإعراب ولغات العرب ومعاني الألفاظ واستعمالاتها ودلالاتها. وشق متعلق بعلوم القرآن لاسيما علم القراءات منها، إذ له صلة وطيدة بالإعراب وكذا علمي الأصوات والدلالة. فالباحث في هذا الشأن لا بدّ له من دراية بذلك كله. والمتتبع لكتب إعراب القرآن يلحظ في كثير من الآيات تعدداً لأوجه الإعراب، فهل يرجع ذلك إلى المعربين أنفسهم؟ أَوَ بسبب الاختلاف العقدي بين بعضهم أحياناً، أم بسبب اختلاف مشاربهم واختلاف مدارسهم النحوية، أم بسبب اختلاف الفهوم وتنوعها، أم يرجع إلى النص القرآني نفسه أي بما يمتاز به القرآن الكريم عن غيره من النصوص العربية؟

هذا ما ستحاول هذه الدراسة الوقوف عليه وكشف مختلف الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية خاصة تعدد الأوجه الإعرابية والقراءة واحدة، لأنّ تعدد الأوجه بتعدد القراءات يبدو جليا، ولكن الذي يهمّ أكثر مدي أثر ذلك في توجيه الإعراب وكشف المعاني.

إنّ الكلام العربي عامة والقرآن الكريم خاصة تربط بين أجزائه روابط لفظية ومعنوية يلتحم الكلام بها وتتقاسم أجزاؤه مهام أداء جزئيات المعنى العام، وعلى قدر فهم واستيعاب العلاقة بين أجزاء الكلام المأتلفة تأليفا؛ وعلى قدر فهم دلالات تلك الروابط اللفظية كالحروف وغيرها التي تربط وتألّف بين أجزاء الكلام يكون تعدد الأوجه التي يحتملها الفهم وتؤديها مختلف علاقات الارتباط بين أجزاء الكلام

والعناصر المكونة للتراكيب. يقول **جلال الدين السيوطي:** « على الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة »[1]، وللإعراب شأن في التفسير وفي تحليل التراكيب القرآنية إذ «الإعراب وسيلة من وسائل فهم القرآن وطريق إلى تحليل تراكيبه لإصابة المعنى الصحيح وعدم الزيغ في تفسيره »[2].

وقد جعل **السيوطي** ضابط المعنى أول ضابط لتعدد الأوجه، ومما يُمَثَّل به الاختلاف في توجيه نصب " كلالةً " في قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً** ﴾ [سورة النساء، الآية 12]، وذلك راجع لاختلاف المعنى المستفاد منها: « فإن كان اسما للميت فهو حال، و" يورث " خبر كان، أو صفة وكان تامة، أو ناقصة و" كلالة " خبر، أو للورثة فهو على تقدير مضاف، أي ذا كلالة وهو أيضا حال أو خبر أو للقرابة فهو مفعول لأجله »[3]. هذا وتوزعت مسائل هذا الموضوع على ثلاثة محاور:

المحور الأول: أسباب وعوامل تعدد الأوجه الإعرابية في آي القرآن الكريم.

---

[1] السيوطي (جلال الدين)، الاتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، ط: 05 (1972) 581/1،580.

[2] إبراهيم عبد الله رفيدة، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط: 02 (1990)، 148/1، نقلا عن الزهراني (مشرف بن أحمد الزهراني)، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط:01 (1430هـ/2009م)، ص: 511.

[3] السيوطي، الإتقان، 576/1.

المحور الثاني: اختلاف الأوجه الإعرابية في حالة العلامة الواحدة.

المحور الثالث: اختلاف الأوجه الإعرابية باختلاف العلامات.

المحور الأول: أسباب وعوامل تعدد الأوجه الإعرابية في آي القرآن الكريم

من أهم الأسباب والعوامل في تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم ورود ألفاظ القرآن الكريم بأكثر من صورة إعرابية حسب اختلاف القراءات القرآنية[1]. فيقتضي الأمر توجيه كل صورة من تلك الصور وبالتالي تتعدد الأوجه الإعرابية.

وقد تتعد الأوجه الإعرابية والقراءة واحدة لأنّ القراءة الواحدة يمكن أن توجّه بأكثر من وجه حسب اختلاف الفهوم وتنوعها، وبناءً على هذا التعدد في الأوجه الإعرابية سعى الباحثون إلى بيان أسباب هذا التعدد والتفصيل فيها، وقد أجملها صاحب " أثر الدلالات اللغوية في التفسير **عند الطاهر بن عاشور** " في سببين رئيسين تتفرع عنهما عوامل وأسباب فرعية. ويرجع تعدد الأوجه الإعرابية سواء كانت القراءة واحدة أو قرءات متعددة إلى:

أولاً: ما يتعلق بالمعربين أنفسهم: وذلك بتنوع مشاربهم واختلاف مداركهم وتفاوتها في الفهم ويتجلى ذلك في ثلاثة عناصر أساسية:

1- فطرة الله الناس على تنوع المدارك واختلاف طرائق التفكير: لا أحد ينكر ما فطر الله عليه النّاس من تنوع في المدارك واختلاف في طرائق التفكير، وتفاوت

[1] الزهراني، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، ص: 508.

العقول أمر مقرر في بداهة التفكير، وآثاره واضحة في العلوم المختلفة[1]. بل وينعكس ذلك على مستويات الفهم في التخصص الواحد وفي العلم الواحد.

2- تنوع مشارب النحاة والمعربين: وهذا بسبب اختلاف المدارس النحوية وتباين وجهات نظر تابعيها حول كثير من أصول النحو وتطبيقاتها، وهذا مقرر في كتب النحو العربي[2]. ويدلك على هذا الاختلاف أهم المصنّفات التي أثبتت ذلك وما نقلته عن أرباب تلك المدارس، ولعلّ خير وأشهر ما يمثّل به في هذا الشأن كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " لابن الأنباري قديما، وحديثا " المدارس النحوية " لشوقي ضيف ولخديجة الحديثي كتاب بالعنوان نفسه، " مدرسة الكوفة " لمهدي المخزومي وغيرها.

3- الاختلاف العقدي بين المعربين: ويظهر ذلك خصوصا عند المفسّرين لكتاب الله عزّ وجلّ، فمن الواضح أنّ تفرق الأمة إلى فرق مختلفة في الاعتقادات ترك ظِلاَله على التراث الفكري لهذه الفروق عامة وجعل من تابعيها يحاولون توظيف النصوص لخدمة مذاهبهم، ولم يكن الإعراب – وهو وسيلة إظهار المعنى – بمعزل عن هذا التأثير، وفي هذا الشأن يرى الأستاذ **أحمد سليمان ياقوت** أنّ تلك الفِرَق الدينية لكل منها أصول كلامية، وهي تفسّر القرآن لكي ترفع قواعد هذه الأصول، وتدعم بنيانها، وكذالك الأمر في إعراب القرآن، وأمثلة الآيات المفسرة

---

[1] الزهراني، المرجع نفسه، ص: 508.

[2] الزهراني، المرجع نفسه، ص: 508 .

لتأييد أصولها ومبادئها لا حصر لها[1]، ومثال على ذلك القول في " كاف " ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى، الآية 11]، عند **الرمّاني وابن جني والزمخشري** من المعتزلة، على سبيل التمثيل.

أمّا **الرمّاني** فلم يرض بغير زيادة " الكاف ". فبعد أن ذكر أنّ المعنى: " ليس مثله شيء ". قال: « ولا يجوز أن تكون غير زائدة، لأنّه يصير كفراً وذلك أنّه يكون إثبات مِثل ونفي التشبيه عن ذلك المثل. ويصير كأنّه قال: ليس مثل مثله شيء. وأجاز **محمّد بن جرير الطبري** أن تكون غير زائدة. ولكن يكون "مثل" بمعنى" ذات "على حدّ قولك: مثلك لا يفعل كذا، أي أنت لا تفعل كذا. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [سورة المائدة، الآية 95]. على قراءة من أضاف لأنّه إنّما يجب عليه جزاء نفس ما قتل، لا جزاء مثل ما قتل، و المِثْلُ كالمِثْلِ في هذا، منه قوله تعالى: ﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [سورة الأنعام، الآية 122] إنّما يريد: كمن هو في الظلمات، والله أعلم. فكان التقدير عنده: ليس كذاته شيء، أي ليس ذاته شيء. وهذا التأويل فيه بعد. لأنّ المثل يكنى به عن ذات الشيء في الأناسي. لأنّ مثلهم مثل لبعض في بعض الأحوال. والله تعالى لا مثل له »[2].

---

[1] أحمد سليمان ياقوت، ظاهر الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم، ص: 190، 191.

[2] الرّمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى)، معاني الحروف، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ملتزم بالطبع والنشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، ص: 48، 49.

ولم ير **ابن جني** بداً من زيادتها كذلك. وجعل التقدير: " ليس مثله شيء". قال: « فلا بد من زيادة " الكاف " ليصح المعنى. لأنّك إذا لم تعتقد ذلك أثبت له – عزّ اسمه – مثلاً. فزعمت أنّه ليس كالذي هو مثله شيء فيفسد هذا من وجهين: أحدهما: ما فيه من إثبات المثل له عز اسمه وعلا علواً عظيماً. والآخر: أنّ الشيء إذا أَثْبَتَ له مثلاً فهو مثل مثله؛ لأنّ الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضا مماثل لما ماثله. ولو كان ذلك كذلك – على فساد اعتقاد معتقده – لما جاز أن يقال: " ليس كمثله شيء " لأنّه تعالى مثل مثله. هو شيء. لأنّه تبارك وتعالى سمّى نفسه شيئاً بقوله تعالى: ﴿ **قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ** ﴾ [سورة الأنعام، الآية 19]. و ذلك أنّ" أيّا " إذا كانت استفهاما فلا يجوز أن يكون جوابها إلاّ من جنس ما أضيف إليه. ألا ترى أنّك لو قال لك قائل: أيُّ الطعام أحب إليك؟ لم يجز لك أن تقول له الركوب ولا المشي، ولا نحو ذلك ممّا ليس من جنس الطعام. فهذا كله يؤكد عندك أنّ " الكاف " في" كمثله " لا بد أنْ تكون زائدة »[1]. و**ابن جنّي** هنا يلح على أنّه ليس هناك وجه آخر غير الزيادة ولم يذكر لزيادتها فائدة.

أما **الزمخشري** – عند تفسير لهذه الآية – فقد نقل قول العرب: "مثلك لا يبخل". وقال: « فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة

[1] ابن جني (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، دراسة و تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط: 10(1405هـ/1985م)، 291/1.

في ذلك فسلكوا به طريق الكناية، لأنّهم إذا نفوه عمّن يسدّ مسدّه وعمّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. ونظيره قولك للعربي " العرب لا تخفر الذمم" كان أبلغ من قولك: " أنت لا تخفر" ... فإذا علم أنّه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: " ليس كالله شيء" وبين قوله: " ليس كمثله شيء ". إلاّ ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنّهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته .... فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل، ومن لا مثل له، ولك أن تزعم أنّ كلمة التشبيه كررت للتأكيد كمن كررها من قال:" وصاليات ككما يؤثفين" »[1]. **فالزمخشري** هنا يذكر وجهين لـ" الكاف "؛ الأول: أن تكون عليه أصلية على طريق الكناية، والثاني: تكون عليه زائدة مؤكدة.

واعترض **ابن المنيّر** على هذا **الزمخشري** فقال: « قلت: هذا الوجه الثاني مردود على ما فيه من الإخلال بالمعنى. وذلك أنّ الذي يليق هنا تأكيد نفي المماثلة، و" الكاف " على هذا الوجه تؤكد المماثلة. وفرق بين تأكيد المماثلة المنفية وبين تأكيد نفي المماثلة، فإنّ نفي المماثلة المهملة عن التأكيد أبلغ وآكد في المعنى من نفي المماثلة المقترنة بالتأكيد، إذ يلزم من نفي المماثلة الغير المؤكدة نفي كل مماثلة، ولا يلزم من نفي مماثلة محققة متأكدة بالغة نفي مماثلة دونها في التحقيق والتأكيد، وحيث وردت " الكاف " مؤكدة للمماثلة وردت في الإثبات فأكدته،

[1] الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ومعه: كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن المنيّر الأسكندري المالكي، حاشية السيد الشريف الجرجاني، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 3/ 462 ،463.

فليس النظر في الآية بهذين النظرين مستقيماً والله أعلم ... والوجه الأول الذي ذكره هو الوجه في الآية، وأتى بمطية الضعف في الوجه الثاني بقوله: " ولك أنْ تزعم" فافهم »[1].

ثانيا: مايتعلق بالنص القرآني نفسه وطبيعة نظمه: ويتمثل ذلك في طبيعة التراكيب في القرآن الكريم وكذلك اختلاف القراءات القرآنية.

1- طبيعة التراكيب في القرآن الكريم: امتاز القرآن الكريم بطبيعة تراكيبه التي تسمح بتنوع الفهم وتعدد أوجهه حتى وصف بأنّه حمّال أوجه، ويؤيد هذا اختلاف المفسرين في الآية الواحدة ابتداءً من معنى اللفظة المفردة ثم المراد من الجملة ثم علاقة الجملة بغيرها من استئناف، ووصل وفصل، وبدلية وغيرها، ثمّ اختيار الوجه الإعرابي الأقرب إلى إدراكه للعلاقة بين الألفاظ والجمل في كل آية من آيات الذكر الحكيم[2].

ثمّ إنّ هناك من يعرض مختلف الأوجه دون ترجيح وجه منها ومثال ذلك ما ذكره **المالقي** في مناقشة مسألة زيادة " الباء" في قوله تعالى: ﴿**تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ**﴾ [سورة المؤمنون، الآية 20]، إذ ذكر وجهين في هذه الآية؛ فقال: «فيحتمل أن تكون " الباء" زائدة، ويكون التقدير: تُنبت الدّهن، أي: تُخرجه.

---

[1] ابن المنيّر، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، 462/3، 463.

[2] الزهراني، أثر الدلالات اللغوية، ص: 510.

ويحتمل أن تكون " الباء" باء الحال، كأنّه قال: تنبت شجرها والدّهن فيها »[1].
فهو هنا يذكر وجهين دون أن يختار أو يرجح واحدًا منهما.

2- اختلاف القراءات القرآنية: لقد التفت النحاة إلى اختلاف القراءات القرآنية في مواضع من القرآن الكريم، ونظروا في معاني تلك الآيات، ومهما يكن اختلاف النحاة حول الاحتجاج ببعض القراءات أو كثير منها فإنّ الجامع العام لتعاملهم مع القراءات هو اعتبارهم " القراءة سنة متّبعة "[2]. وعموما القراءات القرآنية « سِجِلّ واف للّغات التي نزل بها القرآن الكريم، ومادام سندها الرواية ودعامتها السماع فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره »[3].

وتختلف القراءات القرآنية في جوانب متعددة من صور الأداء القرآني، منها صور الأداء الصوتي كالإدغام والإقلاب والتفخيم والترقيق وغيرها، ومنها صور الأداء الإعرابي، وكذا مواضع الوقف والابتداء.

والذي يعنينا في هذا الموضوع اختلاف ضبط الألفاظ وإعرابها الذي يؤدي إلى اختلاف الأوجه الإعرابية للتراكيب، ولعلّ الدليل على ذلك كثرة المصنّفات التي عني أصحابها بتوجيه القراءات المختلفة إعرابيا ونذكر من أشهرها: ("إعراب

---

[1] المالقي (أحمد بن عبد النور)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق (1405هـ/ 1985م)، ص: 228.

[2] ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، شرح شذور الذهب، ومعه: رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف: بركات يوسف هبود، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 02 (1419هـ/ 1998م)، ص:347 و 400.

[3] عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ط: 02 (422هـ)، دار ابن كثير، ص: 52.

القرآن" **للنحاس،** " الفريد في إعراب القرآن المجيد" للمنتجب **الهمذاني،** " التبيان في إعراب القرآن " **للعكبري،** " مشكل إعراب القرآن " **للقيسي،** " الجدول في إعراب القرآن" **لصافي محمود،** " إعراب القرآن الكريم و بيانه " **لمحيي الدين الدرويش**).

ومن أمثلة ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى: " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " من قوله: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ ﴾ [سورة المؤمنون، الآية 20]. وما تبع ذلك من أراء في زيادة " باء" بالدهن. فقد نقل الطبري اختلاف القرّاء في قراءة " تنبت"، قال: « فقرأَتْه عامّة قرّاء الأمصار " **تَنْبُتُ**" بفتح " التاء" بمعنى: تَنْبُت هذه الشجرة بثمر الدّهن، وقرأه بعض قرّاء البصرة " **تُنْبِتُ**" بضم " التاء". بمعنى: تنبت الدّهن: تخرجه، وفي قراءة **عبد الله** " تخرج الدّهن"... وقالوا: " الباء" في هذا زائدة كما قيل: أخذت ثوبه، وأخذت بثوبه ... غير أنّ ذلك وإن كان كذلك فإنّ القراءة التي لا أختار غيرها في ذلك قراءة من قرأ " تَنْبُتُ " بفتح " التاء". لإجماع الحجّة من القرّاء عليها، ومعنى ذلك: تَنْبُتُ هذه الشجرة بثمر الدّهن »[1]. **فالطبري** هنا يرتضي ويختار أصالة " الباء" بناءً على ترجيحه واختياره لقراءة الحجّة من القرّاء.

[1] الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري)، جامع البيان في تأويل القرآن، تقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01 (1420 هـ / 2000 م)، 208/9. اضافة من هم القراء من معجم القراءات

أما **الزجّاج** – وإن عُدّ من القائلين بزيادة الحروف – فقد انصرف إلى إثبات معنىً أصليا لهذه" الباء" في الآية دون الإشارة إلى القول بزيادتها أو مناقشتها، قال: « ... أي تَنْبُتُ وفيها دهن ومعها دهن. كما تقول: جاءني زيد بالسيف. تريد: جاءني ومعه السيف »[1].

وأمّا **القيسي**، فبعد أن عرض القول بزيادة " الباء" في الآية، قال مستدركا: « ولكن قيل إنّ " الباء" دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته، ونقل قراءة الضم في " تنبت"، ثم ذكر قول من قال إنّما دخلت على مفعول ثان هو في موضع الحال الأول محذوف تقديره: تنبت جناها، أي: وفيه دهن. كما تقول خرج بثيابه وركب بسلاحه. ومن قرأ بالفتح فالباء من " بالدهن" للتعدية لا غير، لأنّه ثلاثي لا يتعدّى، ويجوز أن تكون في موضع الحال »[2].

وذكر **ابن جنّي** ما ذهب إليه كثير من النّاس وهو أنّ " الباء" زائدة. وأنّ تقدير الكلام: تنبت الدّهن، وهو عند حذّاق أصحابه على غير وجه الزيادة. فقال: « إنّ تأويله عندهم – والله أعلم – تنبت ما تنبته والدّهن فيها. كما تقول: خرج زيد بثيابه، أي: وثيابه عليه. وركب الأمير بسيفه، أي: وسيفه معه »[3]. وهو يريد بهذا أنّ معناها المصاحبة والملابسة.

---

[1] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: 01(1408 هـ/ 1988م) ص: 10/4.

[2] القيسي (محمد بن أبي طالب)، مشكل إعراب القرآن، حققه وعلّق عليه: ياسين محمد السوّاس، دار اليمامة، دمشق وبيروت، ط:02 (1421هـ/2000م)، ص: 467.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب،134/1.

كما ذكر **المالقي** كذلك وجهين في هذه الآية؛ فقال: فيحتمل أن تكون " الباء" زائدة، ويكون التقدير: تُنبت الدّهن، أي: تُخرجه. ويحتمل أن تكون " الباء" باء الحال، كأنّه قال: تنبت شجرها والدّهن فيها[1]. فهو هنا يذكر وجهين دون أن يختار أو يرجح واحدًا منهما.

وذهب **الزمخشري** إلى أنّها في موضع حال: أي تنبت وفيها دهن. وهذا على قراءة " تّنبت" وهو موافق لقول **الزجّاج**. ثم أشار إلى الاختلاف في قراءة " تنبت" فقال: « وقرئ " تَنبُتُ" وفيه وجهان: **أحدهما:** أن " أنبت " بمعنى " نَبت" وأنشد لزهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلَ[2]

والثاني: أنّ مفعوله محذوف، أي: تنبت زيتونها وفيه زيت. وقرئ " تُنبَتُ " بضم التاء وفتح الباء، وحكمه حكم " تُنبِتُ "، وقرأ ابن مسعود: " تخرج الدّهن وصبغ للآكلين " وغيره " تخرج بالدّهن" وفي حرف أبي: " تثمر بالدّهن "، وعن بعضهم " تنبت بالدهان " »[3].

---

[1] المالقي، رصف المباني، ص:228.

[2] الزمخشري، الكشاف، 29/3.

[3] الزمخشري، المصدر نفسه: 29/3، و ينظر: أحمد مختار عمر، و عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة من القراءات وأشهر القراء، عالم الكتاب، ط: 03 (1997)، 325/3، 326.

وإجمال القول في هذه " الباء" يمكن أن يكون لاختلاف القراءات في " تنبت " أثر في اختلاف العلماء حول مسألة زيادة " الباء" في " بالدّهن " ففي الفعل " تنبت " قراءتان مشهورتان:

القراءة الأولى: " **تَنْبُت** " بفتح التاء وضم الباء، وهي الثابتة في المصحف، وقرأ بها **نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة والكسائي**[1]. وكانت أراء العلماء في " الباء " على هذه القراءة على النحو التالي:

فأمّا زيادتها فنقلها القيسي و**ابن جنّي** أحد وجهين، وكذا **المالقي،** دونما الإشارة إلى فائدة زيادتها.

وأمّا القول بأصالة " الباء" فعلى وجهين:

الأول: أنّها للملابسة والمصاحبة والمعيّة، ويكون الجار والمجرور " بالدّهن " في موضع الحال. قاله **الزجاج:** أي تنبت وفيها دهن ومعها دهن، كما تقول: جاءني زيد بالسيف، تريد جاءني ومعه السيف[2]. واختار **الطبري** هذه القراءة والتقدير عنده: تَنْبُت هذه الشجرة بثمر الدهن[3]. ونقل **الرمّاني** ذلك منظّرا له بقوله: أن تكون " الباء " في موضع الحال، والتقدير: " تنبت وفيها الّدهن "، كما تقول: " خرج بدرعه " أي: " خرج دراعا "، ومن هذا قوله عزّ اسمه: ﴿ **وَقَد دَّخَلُواْ**

---

[1] ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى التميمي)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط: 02 ص: 445.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 10/4.

[3] الطبري، جامع البيان، 208/9

﴿ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ [سورة المائدة، الآية 61]. و إنّما يريد أنّهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين[1]. وممن ذكر معنى الملابسة والمصاحبة والمعيّة، **ابن عطية** و**أبو السعود**، و**أبو حيّان** الذي أشار إلى أن قراءة القرآن بالفتح [2]، وعلى هذا فالباء للحال، أي تنبت مصحوبة بالدهن، أي معها الدهن.

الثاني: أنها " باء" التعدية: ذكر هذا الوجه **الرمّاني**، وهو بمنزلة قولك: ذهبت به، في معنى: أخرجته[3]. ولم يرتض **القيسي** كونها " باء " التعدية؛ لأنّ الفعل ثلاثي لا يتعدّى. وإن نقل أنّها في موضع الحال مضعّفا[4]، وذكره كذلك **ابن الأنباري**[5]. هذا ويرد ما قاله **القيسي** من كون أنّ الفعل الثلاثي لا يتعدى، بما نقله **الزمخشري** في هذه القراءة بأنّ أحد الوجهين أن يكون " أنبت " بمعنى " نبت " وأنشد لزهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ [6]

---

[1] الرمّاني: معاني الحروف، ص: 39.

[2] انظر ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: 01(1413هـ / 1993م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 140/4. و أبو السعود (محمد بن محمد العمادي)، تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ص: 128/6، وأبو حيان: البحر المحيط: 555/7.

[3] الرمّاني: معاني الحروف، ص: 39.

[4] القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص: 467.

[5] ابن الأنباري (كمال الدين)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1400هـ /1980م)، 182/2.

[6] – الزمخشري، الكشاف، 29/3.

فالفعل " نبت " بصيغة اللازم يستخدم لتقرير ظهور النبات: " نبت القمح "؛ لأنّ أصل معنى " النبات " الظهور. ويستخدم بصيغة الفعل المتعدي " أنبت " لتقرير إظهار النبات " أنبتت الأرض القمح " فلم يقع في حسبان **الأخفش** – [ومن وافقه في القول بزيادة الباء ههنا] – أن يكون الفعل اللازم: " أنبت المكان" ممّا يميّز بوساطة " الباء" كما في قولنا: " امتلأت الخزانة كتبا "، أو " بالكتب "، وأنّه من الممكن القول " أنبت المكان بالقمح " بدلا من " أنبت المكان قمحا "، باعتبار " القمح " في هذه الصيغة تمييزا لا مفعولا وأنّ تكون هذه " الباء" دالة على وفرة المحصول، وهي لطيفة معنوية لا توفرها صيغة التمييز العادية[1].

القراءة الثانية: " **تُنْبِتُ** " بضم التاء وكسر الباء، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس، **وابن محيصن** و**اليزيدي**، وسلام، والحسن ... الخ[2]. وكانت آراء العلماء في " الباء" على هذه القراءة على النحو الآتي:

القول بزيادة " الباء" ونقله **ابن جني** على أنّه قول كثير من الناس وردّه واختار غيره، ونقله **القيسي** و**الطبري**[3]، وضعّف هذا القول **أبو حيّان** و**العكبري**[1]. والمعنى: تُنبِتُ الدهنَ.

---

[1] عفيف دمشقية، خطى متعثر على طريق النحو العربي (الأخفش – الكوفيين)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 02 (1982م)، ص: [55– 57].

[2] أحمد مختار عمر، و عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة من القراءات وأشهر القراء، عالم الكتاب، ط: 03 (1997)، 325/3. وانظر: الزمخشري، الكشاف، 29/3.

[3] الرمّاني، معاني الحروف، ص: 40، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 134/1، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ص: 467. والطبري، جامع البيان، 208/9.

وأمّا القول بأصالتها فقد ذكروا لها أوجها أهمها:

الأول: أنّها للمصاحبة والملابسة والمعية، والجار والمجرور " بالدهن " في موضع الحال، والمفعول محذوف، والتقدير: " تنبت ثمرتها بالدهن "، أي: وفيها الدهن[2]. وقد ذكر **ابن جني** أن تأويل " الباء" في هذه الآية على غير الزيادة عند حذّاق أصحابه، والمعنى: تنبِتُ ما تنبته والدهن فيها. كما تقول: خرج زيد بثيابه؛ أي: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه،؛ أي: وسيفه معه[3]. كما نقل **الزمخشري** مسألة حذف المفعول، وكذا **ابن عطية**[4]. ونقله القيسي مضعّفا أنّ " الباء" في " بالدهن" إنّما دخلت على مفعول ثانٍ هو في موضع الحال، والأول محذوف تقديره: تنبِت جناها بالدهن، أي: وفيه دهن، والمجرور في موضع الحال[5].

الثاني: أنّها دالة على لزوم الإنبات ومداومته، ذكره **القيسي**[6]. ولم يذكر علماء حروف المعاني هذا المعنى " للباء" – أي اللزوم والمداومة –، وترى **هيفا عثمان** أنّه ربّما أراد الاستصحاب اللازم[1].

---

[1] أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي)، البحر المحيط في التفسير طبعة جديدة و منقحة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط (1412هـ/1992م).555/7، و العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، ص: 952/2.

[2] الرمّاني، معاني الحروف، ص: 40.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب، 134/1.

[4] الزمخشري، الكشاف: 29/3، وابن عطية، المحرر الوجيز، 140/4، وابن هشام، مغني اللبيب، ص:139.

[5] القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص: 467.

[6] القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص: 467.

الثالث: أنّها " باء" التعدية، ويكون " أنبت " بمعنى " نبت " على تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم ، قاله **ابن الأنباري**[2]. وبعد هذا فإنّه مما تجب الإشارة إليه في " **تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ**" – وما نلحظه مع هيفا عثمان – هو اتفاق الدلالة في القراءتين في " تنبت " على أن " الباء" تأتي بمعنى الملابسة والمصاحبة والمعية[3]. وهذا المعنى قال به العلماء على اختلاف القراءتين، سواء " تَنبُت " أو " تُنبِتُ " وهو معنى مناسب لغرض الآية الذي هو بيان مفصّل لآثار نعمة الدّهن في كونه صبغا للآكلين. وأمّا معنى المصاحبة فقد بيّنه الراغب الأصفهاني بيانا واضحا فقال: إنّ الدّهن موجود فيها بالقوة [4]. وكأنّ هذه الشجرة لا تنبت إلاّ وقد استصحبت الدهن، لأنّه من نسجها وممّا تشتمل عليه في تركيبها، وهذا يؤيد ما توصلت إليه علوم الطبيعة من كشف لأهمية الدهنيات للكائنات الحية، والتي مصدرها – الدهنيات وسائر المواد العضوية – غالبا النبات.

وفي الأخير بقي أن نشير **إلى قراءة أخرى** وهي " تُنْبَتُ " وقرأ بها **الحسن البصري، والزهري، وابن هرمز**[5]. وعلى هذه القراءة لا تكون " الباء " إلاّ أصلية.

---

[1] هيفا عثمان، زيادة الحروف، ص: 446.

[2] ابن الأنباري، البيان، 232/2.

[3] هيفا عثمان، زيادة الحروف، ص: 446.

[4] الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن الأصفهاني)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 70.

[5] أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات، 325/3.

فما يترجح به القول بأصالة " الباء" هو أنّ القائلين بزيادتها لم يذكروا لزيادتها فائدة، كما أمكن تخريجها على الأصالة بعدة أوجه لا سيما تمحضها للمصاحبة والملابسة والمعية على اختلاف القراءتين المشهورتين[1].

ومن مواضع الاختلاف في الوقف والابتداء وعدم ظهور العلامة التي ينجر عنها تعدد في الأوجه الإعرابية قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة، الآية 1، 2]، فلفظ " هدى" « فيه وجهان: أحدهما رفع إمّا مبتدأ أو فاعل، وإمّا أن يكون خبر مبتدإ محذوف، أي: هو هدى، وإمّا أن يكون خبرا لـ" ذلك " بعد خبر. والوجه الثاني: أن يكون نصبا على الحال من " الهاء" في " فيه " أي: لا ريب فيه هاديا، فالمصدر في معنى اسم الفاعل »[2].

المحور الثاني: اختلاف الأوجه الإعرابية في حالة العلامة الواحدة

قد تختلف الأوجه الإعرابية وتتعد مع أنّ العلامة الظاهرة على اللفظ واحد ولا تتغير، ومنها ما ذكره **النحاس** في إعراب" آياتُ" من قوله تعالى: ﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۚ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [سورة

---

[1] سعدودي الشاذلي، حقيقة الحروف الزوائد في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، (2005)، ص: 35

[2] العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 11/1.

البقرة، الآية 252]، يقول: « " تلك" ابتداء، " آياتُ الله " خبره، وإن شئت كانت بدلاً والخبر " نتلوها عليك" »[1]. واقتصر السّمين الحلبي على الخبرية في " آياتُ الله " وذكر وجهين لـ" نتلوها عليك" الحالية، والاستئناف، وعقّب بأنّه يجوز غير ذلك[2]. ويمكن أن يعزا هذا الاختلاف في التوجيه مع أنّ القراء واحدة في جميع تلك الأوجه وليس – هناك تغير في الحركات – إلى اختلاف أذواق المعربين ومداركهم. هذا بالنسبة لاختلاف وتعدد الأوجه في حال الرفع.

أمّا بالنسبة للنّصب فتعدد الأوجه وتنوعها أوسع منه في الرفع ما جعل **ابن هشام الأنصاري** يعقد له بابا في كتابه " مغني اللبيب " سمّاه " باب المنصوبات المتشابهة " وقد مثل فيه لهذه الظاهرة بأمثلة كثيرة نذكر منها: ما يحتمل المصدرية والمفعولية، ما يحتمل المصدرية والضرفية والحالية، ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، ما يحتمل المفعول به والمفعول معه[3].

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [سورة الرعد، الآية 12]، فيحتمل المصدرية والظرفية والحالية، أي: فتخافون خوفا

---

[1] النحاس، إعراب القرآن، 1/ 328.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1414هـ)، 609/1.

[3] ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، حققه وعلّق عليه: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 01(2005)، ص:522، 523.

وتطمعون طمعا، و**ابن مالك** يمنع حذف عامل المصدر إلاّ فيما استثني، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع[1].

ومن أمثلته كذلك قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ** ﴾ [سورة التوبة، الآية 107] فقد أجاز الزجاج وجهين للنصب في " ضرارًا "، الأول: منصوب على أنّه مفعول به والمعنى اتخذوه للضرار والكفر والتفريق ...، والثاني: أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى، لأنّ اتخاذهم المسجد على غير التقوى معناه ضاروا به ضراراً [2]. والملاحظ على توجيه الزجاج ربطه بين الإعراب والمعنى.

أمّا الجر فذكر **الزهراني** أنّه قليل في القرآن الكريم، وعزا ذلك لانحصار أسبابه كما أشار إلى وجود شيء منه يثري البحث الدلالي فيما يتعلّق بتعدد الأوجه الإعرابية، ومثّل لذلك بقول تعالى: ﴿ **وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا**

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 522.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 468/2.

﴿ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الزخرف، الآية 88][1]، أي قراءة الجر في " قيله"، وهذا يندرج ضمن اختلاف القراءات، لأنّه قرئ بالنصب وبالرفع كذلك[2].

المحور الثالث: اختلاف الأوجه الإعرابية باختلاف العلامات

إذا تعددت وتنوعت العلامات على أواخر الكلم فأمر طبيعي ومعقول أن تتعدد وتختلف الأوجه الإعرابية، وتعدد العلامات هنا لابد من اختلاف في القراءة بالنسبة للنص القرآني أما بالنسبة للنصوص الأخرى من شعر أو نثر فتكون فيها روايات مختلفة.

ومن أمثلة تعدد العلامات باختلاف القراءات قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ [سورة الأعراف، الآية 26]، فقد قرئت " ولباس التقوى " بوجهي الرفع " **ولباسُ** " والنصب " **ولباسَ** "، وللمعربين توجيهات وترجيحات للأوجه الإعرابية في هذه الآية.

أمّا النصب فوُجِّه على العطف، أي: وأنزلنا أيضا **لباسَ** التقوى[3]، وأمّا الرفع فوجّهوه على الابتداء، على أساس أنّ الواو للاستئناف وهو قول جمهور

---

[1] الزهراني، أثر الدلالات اللغوية، ص: 512.

[2] ينظر: القيسي مشكل إعرلب القرآن، 292/2.

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 253/3.

المعربين[1]، وذكر **الزجاج** وجها ثانيا للرفع وهو كون " لباسُ التقوى" خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: وهو لباس التقوى وتكون الجملة معترضة[2].

وأمّا من استحسن وجها ورجّحه فله أدلته فقد اختار الفراء قراءة النصب واستحسنها[3]، وكذلك رجّح الطبري قراءة النصب وجعلها الأولى بالصواب، قال: « وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب، أعني نصب قوله: " وَلِبَاسَ التَّقْوَى"، لصحة معناه في التأويل »[4]، واعتماده في ذلك على أسس ومقاصد دلالية تمثلت عموما في السياق بشقيه السياق المعنوي واللغوي النصي أي الآيات التي بعدها. ويتلخص ذلك في ما يلي:

– **أنّها الأليق بالسياق المعنوي للآية:** ويظهر ذلك في تناسب وتوافق الآية مع سبب نزولها، يقول الطبري: « ... إنّما ابتدأ الخبر عن إنزاله اللباس الذي يواري سوءاتنا والرياش، توبيخًا للمشركين الذين كانوا يتجرّدون في حال طوافهم بالبيت، ويأمرهم بأخذ ثيابهم والاستتار بها في كل حال، مع الإيمان به واتّباع طاعته، ويعلّمهم أن كلّ ذلك خير من كلّ ما هم عليه مقيمون من كفرهم بالله، وتعرِّيهم، لأنّه أعلمهم أنّ بعض ما أُنزل إليهم خيرٌ من بعض »[5].

---

[1] الزهراني، أثر الدلالات اللغوية، ص: 514.

[2] الزجاج، معاني القرآن، 328/2.

[3] الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط: 03 (1403هـ/1983م)، 375/1.

[4] الطبري، جامع البيان، 370/12

[5] الطبري، جامع البيان، 370/12

– **سياق الآيات بعدها:** « فإنّه جل ثناؤه يأمر في كل ذلك بأخذ الزينة من الثياب، واستعمال اللباس وترك التجرّد والتعرّي، وبالإيمان به، واتّباع أمره والعمل بطاعته وينهى عن الشرك به واتّباع أمر الشيطان، مؤكدًا في كل ذلك ما قد أجمله في قوله:(يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسًا يواري سوءاتكم وريشًا ولباسَ التقوى ذلك خير) »[1].

وعند **السمين الحلبي:** « قوله: " وَلِبَاسُ التقوى " قرأ نافع وابن عامر والكسائي " لباسَ" بالنصب والباقون " لباسُ" بالرفع. فالنصب نسقاً على " لباساً " أي: أنزلنا لباساً مواريا وزينة، وأنزلنا أيضاً لباس التقوى، وهذا يُقَوِّي كون "ريشاً " صفةً ثانية لـ " لباساً " الأول إذ لو أراد أنّه صفة لباسٍ ثانٍ لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباسَ المضاف للتقوى. وأمَّا الرفعُ فمِنْ خمسة أوجه، أحدها: أن يكون " لباسُ" مبتدأ، و" ذلك " مبتدأ ثان و" خير" خبر ثان، والثاني وخبره خبر الأول، والرابطُ هنا اسمُ الإشارةِ وهو أحدُ الروابط الخمسة المتفق عليها، ... ، وهذا الوجهُ هو أَوْجَهُ الأعاريب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون " لباسُ" خبرَ مبتدأ محذوف أي : وهو لباس التقوى، وهذا قول **أبي إسحاق الزجاج** ، وكأنّ المعنى بهذه الجملة التفسيرُ للّباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله " ذلك " جملةً أخرى من مبتدأ وخبر »[2].

---

[1] الطبري، جامع البيان، 370/12، 371.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، 1856/1.

ويقول **الرازي** في تفسير الآية: « وقوله تعالى: " وَلِبَاسُ التقوى" فيه بحثان: البحث الأول: قرأ نافع وابن عامر والكسائي " وَلِبَاسُ" بالنصب عطفاً على قوله: " لِبَاساً " والعامل فيه أنزلنا وعلى هذا التقدير فقوله: " ذلك " مبتدأ وقوله: "خَيْرٌ " خبره والباقون بالرفع وعلى هذا التقدير فقوله: " وَلِبَاسُ التقوى" مبتدأ وقوله: " ذلك " صفة أو بدل أو عطف بيان وقوله خير خبر لقوله " وَلِبَاسُ التقوى" ومعنى قولنا صفة أن قوله " ذلك " أشير به إلى اللباس كأنّه قيل ولباس التقوى المشار إليه خير، البحث الثاني: اختلفوا في تفسير قوله: " وَلِبَاسُ التقوى " والضابط فيه أنّ منهم من حمله على نفس الملبوس ومنهم من حمله على غيره، أمّا القول الأول: ففيه وجوه: أحدها: أنّ المراد أنّ اللباس الذي أنزله الله تعالى ليواري سوآتكم هو لباس التقوى وعلى هذا التقدير فلباس التقوى هو اللباس الأول وإنّما أعاده الله لأجل أن يخبر عنه بأنّه خير لأنّ جماعة من أهل الجاهلية كانوا يتعبدون بالتعري وخلع الثياب في الطواف بالبيت فجرى هذا في التكرير مجرى قول القائل: قد عرفتك الصدق في أبواب البر، والصدق خير لك من غيره، فيعيد ذكر الصدق ليخبر عنه بهذا المعنى، وثانيها: أنّ المراد من لباس التقوى ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها مما يُتقي به في الحروب، وثالثها: المراد من لباس التقوى الملبوسات المعدّة لأجل إقامة الصلوات »[1].

[1] الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري)، تفسير الرازي ، المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب، 68/7.

وعند **الزمخشري:** « " وَلِبَاسُ التقوى " ولباس الورع والخشية من الله تعالى، وارتفاعه عن الابتداء وخبره إمّا الجملة التي هي " ذلك خَيْرٌ " كأنّه قيل: ولباس التقوى هو خير، لأنّ أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر. وأمّا المفرد الذي هو خير وذلك صفة للمبتدأ، كأنّه قيل: ولباس التقوى المشار إليه خير. ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى، أو أن تكون إشارة إلى اللباس المواري للسوأة، لأنّ مواراة السوأة من التقوى، تفضيلاً له على لباس الزينة، وقيل: لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف، أي وهو لباس التقوى، ثم قيل: ذلك خير، وفي قراءة عبد الله وأبيّ: " ولباس التقوى خير" وقيل: المراد بلباس التقوى: ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها مما يُتقى به في الحروب وقرئ: " ولباس التقوى "، بالنصب عطفاً على لباساً وريشاً " ذلك مِنْ ءايات الله " الدالة على فضله ورحمته على عباده، يعني إنزال اللباس " لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ " فيعرفوا عظيم النّعمة فيه وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بُدو السوآت وخصف الورق عليها، إظهاراً للمّنة فيما خلق من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأنّ التستر باب عظيم من أبواب التقوى[1].

وإذا كان لوجه النصب ما يحسّنه فإنّ وجه الرفع له ما يسنده من ناحية المعنى، لأنّ الفصل الذي يقتضيه وجه الرفع يفيد التركيز على ما بعده وإبرازه لمزية فيه[2]، واللافت أنّ الفراء امتدحه في موضع آخر وفضّله على العطف لهذا

---

[1] الزمخشري، الكشاف، 219/2.

[2] أثر الدلالات اللغوية، ص: 515.

المعنى المشار إليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [سورة التوبة، الآية 72]، إذ لم يعطف " رضوان " على ما سبقه من النعيم وإنّما رفع بالابتداء واستؤنف الكلام، وقد بيّن الفراء أثر هذا في المعنى بأنّه « عُدل عن أن ينسق على ما قبله، وهو ممّا قد وعدهم الله تبارك وتعالى، ولكنّه أوثر بالرفع لتفضيله، كما تقول في الكلام: قد وصلتك بالدراهم والثياب، وحسن رأيي خير لك من ذلك »[1].

ويبدو أنّ تحسين أحد وجهي الفصل والوصل أعني: العطف والاستئناف راجع إلى ذوق المعرب و نظره في المعنى العام للآية وترجيح ما يناسبه من وصل أو قطع بناءً على هذا المعنى[2].

خاتمة:

البحث في مسائل تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم تتجاذبه عدة مباحث لا يمكن تناولها جميعها في ورقة بحثية من هذا النوع لا سيما إذا اقترن ذلك بتعدد القراءات القرآنية، ولكن هذا البحث يلفت إلى مسائل هامّة في تعدد

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 446/1.

[2] الزهراني، أثر الدلالات اللغوية، ص:515.

الأوجه الإعرابية باختلاف القراءات القرآنية ومدى أثر ذلك في المعنى، وذلك من خلال كشفه لمختلف أسباب هذا التعدد والتي يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: ما يتعلق بالمعربين أنفسهم: ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها هي:

1- فطرة الله النّاس على تنوع المدارك واختلاف طرائق التفكير، وينتج عنه تنوع في الآراء.

2- تنوع مشارب النحاة والمعربين، إذ النحاة ينتمون إلى مدارس ومذاهب نحوية لها أصولها التي تعتمدها في الدراسة والتحليل.

3- الاختلاف العقدي بين المعربين، هذا الاختلاف الذي يجعل النحوي يوجه القراءة حسب ما يمليه عليه اعتقاده.

ثانيا: ما يتعلق بالنص القرآني نفسه وطبيعة نظمه، ويتجلى ذلك في:

1- طبيعة التراكيب في القرآن الكريم، وما فيها من تقديم وتأخير، وحذف، وإجمال وتفصيل.

2- اختلاف القراءات القرآنية وتنوعها صوتيا وحتى إعرابيا مما يفترض تقديرات وتوجيهات مختلفة لإعرابها.

3- صور اختلاف القراءات صوتيا، وصلا أو فصلا ، ومظاهر الوقف وغيرها.

هذ وقد تبيّن مدى أثر ذلك كله في المعاني، إذ المعنى هو الضابط الأول لتعدد الأوجه الإعرابية وتنوعها.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- ابن الأنباري (كمال الدين)، التبيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1400هـ /1980م).

2- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط: 10(1405هـ/1985م).

3- ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01(1413هـ / 1993م).

4- ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى التميمي)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط: .02

5- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، شرح شذور الذهب، ومعه: رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف: بركات يوسف هبود، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 02 (1419هـ/1998م).

6- أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي)، البحر المحيط في التفسير طبعة جديدة و منقحة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط (1412هـ/1992م).

7- أبو السعود (محمد بن محمد العمادي)، تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

8- ــــــــــــــــــــــــــــــ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، حققه وعلّق عليه: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط:01 (2005).

9- أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة من القراءات وأشهر القراء، عالم الكتاب، ط: 03 (1997).

10- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن الأصفهاني)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

11- الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري)، تفسير الرازي ، المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب.

12- الرّمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى)، معاني الحروف، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ملتزم بالطبع والنشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة.

13- الزجاج (أبو إسحاق بن إبراهيم السرى)، معاني القرآن و إعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: 01 (1408هـ/1988م).

14- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل و معه: كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن المنيّر الأسكندري المالكي، حاشية السيد الشريف الجرجاني، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان.

15- الزهراني (مشرف بن أحمد الزهراني)، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط:01 (1430هـ/2009م).

16- سعدودي الشاذلي، حقيقة الحروف الزوائد في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، (2005).

17- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 (1414هـ).

18- السيوطي (جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق: د/ مصطفى البغا، دار ابن كثير، ط: 05 (1972).

19- الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري)، جامع البيان في تأويل القرآن، تقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01 (1420 هـ / 2000 م).

20- عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ط: 02 (422هـ).

21- عفيف دمشقية، خطى متعثر على طريق النحو العربي (الأخفش – الكوفيين)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 02 (1982م).

22- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان.

23- الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار ويوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط: 03 (1403هـ/1983م).

24- القيسي (محمد بن أبي طالب)، مشكل إعراب القرآن، حققه وعلّق عليه: ياسين محمد السوّاس، دار اليمامة، دمشق وبيروت، ط:02 (1421هـ/2000م).

25- المالقي (أحمد بن عبد النور): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق (1405هـ/ 1985م).

26- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: 03 (1409هـ/1988م).

27- هيفا عثمان عباس فدا، زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، دار القاهرة، ط:01 (1421هـ/2000م).